1996 1025-0001a-E

1996/10/25
كلمة ألقيت في مؤتمر طرابلس
رعته منظمة العفو الدولية - رابطة الشعاع

أيتها الزميلات ، أيها الزملاء ،

ها أنذا أجد نفسي مجدداً أحمل همومي وهموم رفيقات العذاب من على منبر عالمي يشاركنا في محاولةٍ لحل مأساةٍ أنتجتها الحرب اللبنانية وبقيت عالقة في زمن السلم، بل جهدَ المسؤولون في بلدي لطيِّ صفحتها وطمرها في ذاكرة الماضي ، وطمر الذاكرة أيضاً لو استطاعوا ...

أحيّيكم باسمي وباسم جميع أهالي المخطوفين والمفقودين والمعتقلين في لبنان ، على أمل أن يتيح لنا هذا اللقاء الذي تنظمه لجنة العفو الدولية - وهي مشكورة على ذلك- فرصة الإطّلاع على المشاكل التي طالت وتطال الإنسان وتنتهك حقوقه في مختلف الأقطار . فمشاكلنا واحدة ، رغم اختلاف الإنتماء الجغرافي والقومي ورغم اختلاف الأسماء والأعداد والوسائل والأسباب ، ويبقى عنوان هذه المشاكل " الإنسان وحقوقه " .

أيها الأعزاء ،

مما لا شك فيه أنّ إحدى النتاجات القاسية للحرب الأهلية التي عصفت بلبنان وامتدت ما لا يقل عن خمسة عشر عاماً (من ١٩٧٥ الى ١٩٩٠) ، كانت قضية الخطف والفقدان والتغييب . فقد حصدت عمليات الخطف التي نفذتها الميليشيات المسلحة بدءاً من العام ١٩٧٥ آلاف الأبرياء ، لا لذنب اقترفوه ، وإنما نتيجة انتماء ديني أو عقائدي أو قومي . واستمرت هذه العمليات بوتائر مختلفة تخف حيناً وتتفاقم حيناً آخر ، وفق ما تقتضيه أمزجة افرقاء القتال ومصالحهم ، وحسب ما يخدم اللحظة السياسية السائدة آنذاك .. حتى كان العام ١٩٨٢ ، خلال وبعد الإجتياح الإسرائيلي وبالتحديد بعد انسحاب اسرائيل من بيروت واستلامها من قبل الجيش اللبناني تؤازره في عمله بشكل غير معلن القوات اللبنانية . في هذه الأثناء ، وبعد اغتيال رئيس الجمهورية المنتخب الشيخ بشير الجميل في أيلول ١٩٨٢ ، قامت مجموعات موالية له يؤازرها الجيش اللبناني بعمليات خطف واسعة النطاق . وهكذا تحول الإنسان في بلدي الى وقود تضرم بها نار الحرب والتي كان من جملة ضحاياها الأبرياء رفيقي في الدراسة وزوجي وحبيبي ، ووالد طفليّ عدنان حلواني ، استاذ التعليم الثانوي المتخصص في مادة التاريخ .

عدنان لم يحمل سلاحاً في أي يوم من أيام الحرب السوداء ، ولا قبلها . بل حمل فكره وإنسانيته وانتماءه الوطني وسعى لتأمين الطحين الى الأفران لتستمر في صناعة الرغيف من أجل دعم صمود الأهالي في بيروت في ظل الحصار الإسرائيلي الذي فرض على العاصمة آنذاك . عمل عدنان بإصرار مع قوى الأمر الواقع آنذاك من أجل تأمين البنزين للمستشفيات لإدارة مولّداتها بعد فقدان الطاقة من أجل أن تستمر في استقبال ومداواة الجرحى والمصابين ، ودعماً للصمود .

19961025-0001b-2

عدنان خُطف من المنزل ، وسُلخ عن طفليه وعمله وأهله وتلامذته وأصدقائه تحت شعار إجراء تحقيق صغير لمدة خمس دقائق ويعود ... وانقضت السنة الرابعة عشر على غيابه الشهر المنصرم وعدنان لم يعد .. ولا نزال ننتظر .. ولا زال غسان ابن الثلاثة أعوام يوم ذاك ، ينتظر عودة الأب والدفء والاستقرار الى زوايا البيت الباردة .

زياد لا يزال يحمل حتى اليوم وزر المأساة التي حطت بكل ثقلها على سنواته الست يوم اختطاف أبيه .. وتدخلت في كل تفاصيل حياته مشوّهة كل معاني ومراحل طفولته ومراهقته وأحلامه ، وكل معاني الإنتماء الى وطن عاقبه دون ذنب مما جعله يحمل حقيبته ويرحل الى مكان يظنه أكثر أمناً يجد فيه مناخاً للمصالحة مع الذات والوطن . وها أنا أمامكم أغالب الحزن والظلم والقهر والإشتياق .. لأبحث مع رفيقات لي عن أحباء غادرونا قسراً دون وداع ، ولأعمل بكل قواي من أجل تأمين العلم والخبز والطمأنينة لطفلين أصبحا شابين وسط مسيرة الصراع والألم والعذاب .

أيها الأعزاء ،

عندما كنت أبحث عن عدنان منذ اللحظة الأولى لاختطافه ، طارقة أبواب جميع المسؤولين والفعاليات ، لم ألق سوى كلمات التحسر والاستنكار والعواطف التي لم تُعد إليّ عدناني . وكانت تتكرر أمام مسامعي أنهم يتلقون شكاوى مماثلة دون أن يفيدني أي منهم عن اسم مخطوف أو مفقود . وهذا ما دفعني الى البحث عن أهل هؤلاء ، اثنين أو ثلاثة منهم على اعتبار ان المطالبة الجماعية ستكون أكثر فعالية .. ولما فشلتُ لجأت إلى إحدى الإذاعات المحلية موجهة غير دعوة لهؤلاء الأهالي للتلاقي في موعد ومكان محدد من أجل التعارف .. وكانت المفاجأة الكبرى بتجمع يضم مئات من النسوة ، مما جعلنا نتوجه تلقائياً بمسيرة نحو القصر الحكومي . ولما مُنعنا وقمعنا من قبل عناصر قوى الأمن ، وأمام إصرارنا ، سُمح لنا باختيار خمس نسوة للقاء رئيس مجلس الوزراء ... كيف نختار ونحن لا نعرف بعضنا البعض . فتدافعناوتمكن عشرة نسوة من بيننا من تسلق السيارة العسكرية التي قادتنا الى القصر . وبعد المقابلة تعارفنا وقررنا متابعة اللقاءات . ومن هنا نشأت لجنتنا ، لجنة أهالي المخطوفين والمعتقلين والمفقودين في لبنان وكان ذلك في ١٩٨٢/١١/٢٥. وبعد شهر تماماً أي في ١٩٨٢/١٢/٢٩ تشكلت لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديمقراطية برئاسة المحامي سنان براج وقد واكبت تحركنا وما تزال .

بدأت اللجنة عملها من خلال دعوة الأهالي الى تسجيل أسماء ذويهم المخطوفين وأماكن وتواريخ اختطافهم . وتم تسجيل ٢١١١ شخصاً بين مخطوف ومعتقل ومفقود (وكان ذلك في الشطر الغربي من العاصمة بعد أن عملت إرادة ونيران المتقاتلين على التقسيم) .. وأضيف الى هذه اللائحة فيما بعد ملحق يضم حوالي ٢٥٠ شخصاً من مخطوفي المنطقة

19961025-0001C-2

الشرقية ، بعد أن سعت لجنتنا الى دعوة لجنة الأهالي التي نشأت هناك فيما بعد الى الإنضمام والتنسيق ، فتوحدت اللجنتان في زمن السلم . لكننا لا نعتبر أن هذا الرقم هو الرقم الحقيقي للمخطوفين . فالعدد أكبر من ذلك بكثير .. بل هو الرقم المسجل لدى لجنتنا من قبل ذوي المخطوفين ، لأن هناك ظروفاً عديدة حالت دون تمكن الجميع من تسجيل أسماء ذويهم الذين اختطفوا أو اعتقلوا أو فقدوا . وقد اتخذت مطالبتنا بعودة أهالينا أشكالاً عديدة تمثلت داخلياً في الاتصالات والاجتماع بجميع المسؤولين على المستويات الرسمية والشعبية والسياسية والروحية والإجتماعية كافة ، إضافة الى جميع الفعاليات الحزبية والأهلية . وقد لجأنا الى التظاهر والإعتصام وإغلاق المعابر وإصدار البيانات اليومية وإقامة مؤتمرات صحفية ، وقمنا بمجموعة اتصالات على الصعيد الدولي مع المنظمات والهيئات الحقوقية والإنسانية وشاركنا في مؤتمرات ولقاءات عقدتها من أجل مساعدتنا في التوصل الى حل لمأساتنا . وقد رفعنا راية تحرير جميع المخطوفين بغضّ النظر عن انتماءاتهم الطائفية والمذهبية والعقائدية . فتظاهرنا مطالبين بإطلاق سراح المخطوفين الأجانب على الأراضي اللبنانية . وللأسف لم نجن غير المماطلة والتسويف ، وفي أحسن الحالات سيل من الوعود الكاذبة . ولما اشتد الضغط على المسؤولين لجأوا الى تشكيل لجنة رسمية للتقصي عن المخطوفين ، وكان ذلك عام ١٩٨٣ . ثم فرّخت لجاناً .. لكنها لم تعط أية نتيجة ، وبدا واضحاً أنها لم تكن تهدف إلا الى امتصاص نقمتنا وذرّ الرماد في عيوننا وسط الرهان على عامل الزمن والنسيان لحل مأساتنا . وخلال تلك الفترة تذرع المسؤولون بأنّ " العين بصيرة واليد قصيرة " لأن سلطتهم منتقصة في ظل أمراء الحرب .. وفي زمن سيادة الدولة والقانون ادّعى المسؤولون أنّ مطالبتنا بالكشف عن مصير أهالينا تهدد بالعودة الى تفجير الحرب الأهلية !!

وهكذا تُركنا من قبل المسؤولين وكأننا لسنا مواطنين في هذا الوطن . وتصرفوا بلا مبالاة تجاه مأساة يكتوي بنارها المخطوفين وذويهم . فنايفة نجار ، التي أعياها البحث ، وأنهكها كذب المسؤولين ، وأضناها انتظار وحيدها " علي " الذي لم يتورع المسلحون عن خطف براءة أعوامه الثلاثة عشر ، وضعت حداً لحياتها وأضحت شهيدة القضية ، الشهيدة الرمز . مع التحية لنايفة التي قررت إلغاء ذاتها أمام وطأة مأساتها ، إلا أنها لم تستطع تعميم قرارها على الشهداء الأحياء ، عنيت أهالي المخطوفين . الذين ما زالوا يعيشون الأمل ويحملون القضية بكل جوارحهم تحت شعار " من حقنا أن نعرف مصيرهم " ..

تحت هذا الشعار ، تقدمت لجنتنا مع لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديمقراطية ، بمذكرة قانون الى رؤسائنا الثلاثة (الجمهورية ، مجلس النواب ومجلس الوزراء) تلخص كالتالي : تقوم الدولة بالإستقصاء الجدي والنهائي عن مصير المخطوفين لدى جميع الأحزاب والأجهزة والهيئات المعنية بأمر الخطف ، فمن وُجد حياً تعمل الدولة على إطلاق سراحه فوراً ، ومن لم يوجد له أثر تعلن الدولة وفاته وتعمل على تسليم رفاته لذويه . على أن يطبق هذا القانون على جميع الأشخاص الذين خطفوا ما بين ١٩٧٥/٢/٢٨

1996 10 25 - 0001 d - 2

بداية الحرب ولغاية ١٣/١٠/١٩٩٠ تاريخ اعلان انتهاء الحرب في لبنان .. وعلى أن لا يشمل قانون منح العفو العام الذي صدر بتاريخ ٢٦/٨/١٩٩١ الخاطفين بل محاكمتهم امام الأجهزة القضائية المختصة بالجرم المنصوص عنه في قانون العقوبات لجهة حجز الحريات . ولم نجروء أن نطالب الدولة بالإهتمام والرعاية الإجتماعية لأهالي المخطوفين والمعتقلين والمفقودين ، بالرغم من ضرورة ذلك نتيجة الحاجة الماسة لدى الأغلبية منهم ، وذلك خشية أن تأخذ الدولة بهذا الجانب وتتنصل كما درجت من مسؤوليتها بإيجاد الحل العادل للقضية الأساس ..

ماذا كان موقف أركان السلطة من مذكرتنا هذه ؟

لقد أبدوا تفهما لما تقدمنا به ، وأعطونا كل الحق فيما نطالب به ، ووعدونا بدرس المذكرة وإصدار قانون يضع حلاً عادلاً لقضيتنا .. ونامت بعد ذلك مذكرتنا في أدراجهم ثلاث سنوات ليطلعوا علينا بقانون " مسخ " بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٥ يحمل عنوان " الأصول الواجب اتباعها لإثبات وفاة المفقودين " ويمكن تلخيصه كالتالي : إعادة ذوي المخطوفين كل إلى طائفته ، فيتقدم من المحكمة بطلب يفيدها عن اختفاء قريبه ، فتنشر الخبر في بعض الصحف المحلية (٢ أو ٣) فإذا لم يتقدم أحدٌ منها بأنه شاهد المخطوف أو المفقود ، خلال فترة محددة بأيام ، يتم إصدار وثيقة توفية تسلّم لذويه، كما تم تنظيم توزيع تركة الأشخاص المفقودين على ذويهم .

وقد رفضنا كلياً ، في مؤتمر صحافي ، هذا المخرَج الذي اعتمدته الدولة لقضية المخطوفين .إذ لم تكن غايتنا الحصول على وثيقة وفاة . وإنما الكشف عن مصير المخطوفين .. وهكذا تنصلت الدولة من مسؤوليتها وأعادتنا الى طوائفنا وحولت القضية الى ملفات إفرادية . ولو أراد الأهالي اعتماد هذا الحل ، لسلكوه عبر طوائفهم ، ولما احتاجوا الى جميل الدولة بإصدار قانون بهذا الخصوص . وقد حصل فعلياً أن لجأ بعض الأهالي ممن أجبرتهم الظروف الى مثل هذا الإجراء قبل صدور القانون المذكور . كما ضرب القانون بعرض الحائط مطالبتنا بعملية استقصاء وتحرٍ فعليين من قبل السلطة السياسية وليس القضائية تسبق أي إعلان وفاة . كما جهّلت المخطوف والخاطف . فلم ترد كلمة " مخطوف " في القانون بل المفقود والغائب .. ونحن نعتبر أن هناك فرقاً في تعريف المخطوف والمفقود .

والسؤال الذي يُطرح ، هل ساهم القانون المذكور في حلّ المشكلة ؟ إنّ وضع أوديت سالم يجيب عن هذا السؤال : فأوديت أرملة ما تزال تنتظر عودة ولديها ريشار وكريستين اللذين خطفا عام ١٩٨٥ وهما في ريعان الشباب . وما زالت تفاوض جهات تعتبرها مسؤولة عن اختطافهما وكم تهيأت أوديت وما تزال ، لاستقبالهما حسب المواعيد التي حُددت لها . فهل ساهمت الدولة بحلّ مأساة أوديت ، عبر استحصالها على وثيقة وفاة كما يدعوها القانون ؟؟

19961025-0001e-n

فبالنسبة لأوديت كما لجميع الأهالي ، فإنّ إثبات وفاة أحبائهم تعني لهم تسلّم رفاتهم .. تعني لهم قبراً ومزاراً يقصدونه لرؤية من فقدوا ، أوليس من حقهم وحق أولادهم وضع زهرة عليه ؟ أوليس من حقهم الخروج من حالة الإنتظار القاتلة ؟ فها هي مريم الحايك ، تعاني من شلل نصفي وفقدان القدرة على النطق منذ عام ونيّف .. لا تقوى على الحركة ولا الكلام قابعة في سريرها أمام صورة الزوج والإبن المخطوفين . عيناها مرة مسمّرتان عليهما تناجيهما بشلالات الدمع ، ومرة شاخصتان الى الأعلى في.وضع الإبتهال الى الله . وهي التي واكبت تحرك الأهالي منذ اليوم الأول لولادته . وضعها الصحي لا يتحسن بل العكس ، لأنها دون علاج فعلي .. فالعلاج مكلف .. ومواردها ضئيلة ، ومتابعة التحرك تشكل لها جزءاً من العلاج .. كما تفيدها مؤازرتكم في صميم معنوياتها وآمالها عبر هذا المنبر العالمي ...

مريم فقدت النطق والحركة بفقدانها الزوج المعيل والإبن الواعد بالمستقبل . أما والدة زوجي فقد فقدت بصرها من كثرة الحزن والبكاء على خطف بكرها . وهي تؤمن أنها سترى مجدداً يوم يعود عدنان ..

وبعد ، هل أخبركم عن مجزرة بحق آل الديراوي ، بل سأختصرها بصورة أم عزيز .. وهل أخبركم عن أم نبيل ، وكيف قتلت على يد خاطفي إبنيها ؟؟

أعتذر إن أطلت عليكم الشكوى وذكر المعاناة ، وأعرف أنّ عندكم مثل ما عندنا ، وأنكم تعانون مثل ما نعاني بل أكثر . وهذا هو مبرر وجودنا معاً اليوم ، وفي هذا المكان بالذات .. وأسمح لنفسي أن أعلن باسمي وباسم لجنة الدفاع وجميع الأهالي عن تضامننا الكامل معك أيتها الأخت البوسنية ، أيتها الأخت الكولومبية ، أيتها الأخت أينما كنت تكافحين مثلنا من أجل ابسط حق من حقوق الإنسان ، عنينا حقه في العيش الحر والكريم ..

وأقترح من هنا ، من على هذا المنبر ، أن نشبك أيدينا ونعلن تضامننا ووحدتنا وبرنامجاً لعملنا . وكي لا يكون لقاؤنا عابراً . لذا اقترح أن ينبثق عن هذا اللقاء هيئة متابعة أو لجنة تجتمع دورياً (سنوياً) وتبقى على اتصال دائم مع الهيئات التي ننتمي اليها ونعمل فيها من أجل تبادل المعلومات والوثائق حول ما يستجد بهذا الشأن في بلد كل منا ، وإصدار التقارير والبيانات من أجل :

١- استمرار التحرك والضغط من اجل تحرير جميع المخطوفين والكشف عن مصيرهم

٢- تجميع حالات الخطف التي حصلت ورصد الحالات التي يمكن أن تحصل في أية بقعة على وجه الأرض سعياً لتفادي حصولها وعدم استمراريتها وتعميمها على السلطات

19961025-0001 ع-ر

المسؤولة والهيئات والمنظمات الحقوقية والإنسانية .

٣- إدانة شبه يومية لعمليات الخطف والتنديد بالخاطفين .

٤ - العمل على وضع ميثاق أبيض يتم تعميمه عالمياً فيما بعد لانضمام اكبر عدد ممكن من الأنظمة والحكومات والمنظمات والهيئات والأفراد يتضمن اسماء ضحايا الخطف ويدين الخاطفين والمتواطئين والمسؤولين المتخلفين عن التصدي لمثل هذه الأعمال ، ويدعو ويعمل على إقامة محكمة دولية لمحاكمة الخاطفين (يحدد المكان والزمان)

- العمل على إقامة نصب تذكاري موحد يرمز الى المخطوف ويوضع في ساحة رئيسية في كل بلد معني بهذه الحالة ، يكون بمثابة تخليد للمخطوف وإدانة ماثلة لجريمة الخطف تمنع اللجوء إلى تكرارها مستقبلاً .

- وضع برنامج تتبناه الدول المعنية بأعمال الخطف يكفل الرعاية الإجتماعية الشاملة لعائلات ضحايا الخطف التي تعاني من ضائقة مالية ومعيشية كتأمين التعليم والطبابة والإستشفاء مجاناً . وتأمين راتب شهري للعائلات التي فقدت المعيل الأساسي نتيجة الخطف .

أما حالياً ، فأقترح أن يُعمل على :

١- إصدار نداء مشترك يناشد الرؤساء والمسؤولين في الدول التي تعاني من أعمال الخطف وانتهاك حقوق الإنسان بالعمل الجدي والسريع من أجل تحرير الضحايا واللجوء الى المحاكمة القضائية في حال وجود تهم بحق أي مخطوف أو معتقل .

٢- مناشدة الدول الكبرى التي تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان بالتحرك لدى الحكومات المنتهكة أو التي يحصل انتهاكات لهذه الحقوق على أراضيها من أجل وضع حد قاطع لهذه الأعمال وتحرير ضحاياها .

٣- مناشدة جميع الهيئات والمنظمات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان التحرك مع حكومات هذه البلدان من أجل حثها ومطالبتها بالعمل على إيقاف مثل هذه الجرائم والعمل على تحرير المخطوفين لديها وعلى أراضيها وتقديم أجوبة واضحة ومحددة حول كل مخطوف ومصيره ، وإجراء المقتضى اللازم على الأرض .

ولا بد أخيراً من توجيه التحية الى ممثل منظمة العفو الدولية والقيّمين عليها الذين أتاحوا لنا فرصة هذا اللقاء الكريم حيث دأب المتطوعون العاملون فيها على متابعة انتهاكات حقوق الإنسان في العالم والعمل مع الحكومات من أجل الحفاظ على هذه الحقوق

19961025-0001q-2

متسلحين بالحكمة ورفع راية الإنسان .. علّ عملهم يدمل جرح أم ثكلى ويكفكف دمع طفل ينتظر ويجيب على السؤال المزمن على وجوه آلاف النسوة ، إلى متى ؟؟